

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١١٣ لسنة ١٩٧٤

بشأن الموافقة على الاتفاق الخاص بالحوالات البريدية
بالبطاقات والقوائم المرفقة في القاهرة بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

قرر:

مادة وحيدة - الموافقة على الاتفاق الخاص بالحوالات البريدية بالبطاقات
والقوائم المرفقة في القاهرة بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧١، وذلك مع التحفظ
بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٤ (٧ يوليو سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

الاتحاد البريدي العربي

المؤتمر التاسع

القاهرة ٦ - ٢٥ مارس (آذار) ١٩٧١

قرار المؤتمر رقم ٢٠١ عام ١٠، خاص

اتفاق الحوالات البريدية

يرضى المؤتمر بأن يكون هذا المشروع أساساً لتبادل اشتغال الحوالات
فيما بين الإدارات العربية مع مراعاة الأحكام المعمول بها في كل منها
فيما يتفق بمراقبة النقد، ولكل من الإدارات أن تدخ عليه من التعديلات
التي تتفق عليها مع الإدارات الأخرى مما يجعله أكثر ملاءمة لمعاملاتها.

وتقوم الأمانة العامة بضمه إلى وثائق الاتحاد ويجرى تصديق الحكومات
عليه طبقاً لهذا القرار.

اتفاق الحوالات

بين إدارات الاتحاد البريدي العربي

الباب الأول

أحكام تمهيدية

(المادة الأولى)

موضوع الاتفاق

ينظم هذا الاتفاق تبادل الحوالات البريدية المدة فيها بـ "حوالات"
بين بلاد الاتحاد البريدي العربي التي وافقت إدارتها على إنشائها في علاقاتها
المتبادلة.

الباب الثاني

الفصل الأول

أحكام عامة

(المادة الثانية)

كيفية التبادل

١ - يجوز تبادل الحوالات إما بطريق البريد وإما بطريق البرق إذا
كانت الحوالات البرقية مصرحاً بها في العلاقات بين البلاد المختصة.

٢ - يمكن أن يتم التبادل بطريق البريد إما بواسطة البطاقات وإما
بطريقة القوائم تبعاً لاختيار الإدارات وتسمى الحوالات في الحالة الأولى
(حوالات على بطاقات) وفي الحالة الثانية (حوالات على قوائم).

٣ - ويمكن أن يتم التبادل بطريق البرق بحوالة برقية إما على بطاقة
وأما على قائمة وتطلق على النوعين اسم (حوالة برقية).

٤ - يجري تبادل الحوالات بين البلاد المتعاقدة بالطريق الجوي
ويمكن للإدارات أن تتفق فيما بينها على طريقة أخرى.

٥ - ترسل جواً جميع المراسلات المصلحة المتعلقة بأشغال الحوالات
المتبادلة بين إدارات الاتحاد.

٦ - تعين كل إدارة مكاتب التبادل التي تقوم بتبادل الحوالات مع
مكاتب التبادل التي تعينها الإدار الأخرى.

الفصل الثاني

سحب الحوالات

(المادة الثالثة)

العملة - التحويل

- ١ - توضيح قيمة كل حوالة بعملة بلد الدفع مع ضرورة إثبات قيمة الحوالة أيضا بعملة بلد السحب .
- ٢ - تحدد إدارة السحب سعر التحويل عملتها إلى عملة بلد الدفع .
- ٣ - يجوز للإدارات الاتفاق على عملة أخرى موحدة في التبادل فيما بينها .

(المادة الرابعة)

الحد الأقصى لقيمة السحب

- ١ - تتفق الإدارات التي تقوم بتبادل الحوالات على تحديد الحد الأقصى لقيمة الحوالة .
- ٢ - يجوز أن تزيد قيمة الحوالة البريدية المصلحية المعناة من الرسوم وقتا للدة السابعة من هذا الاتفاق عن الحد الأقصى المتفق عليه بين الإدارات ذات الشأن .

(المادة الخامسة)

توريد المبالغ - الإيصال

- ١ - تعين كل إدارة الطريقة التي يتبناها مرسل الحوالة في توريد المبالغ المطلوب تمويلها .
- ٢ - يعطى للمرسل إيصال بدون مقابل عند توريد قيم الحوالات المسحوبة .

(المادة السادسة)

الرسوم

- ١ - يدفع مرسل الحوالة المسحوبة الرسم المقرر على الحوالات الداخلية في بلد السحب .
- ٢ - في حالة طلب المرسل خدمات خاصة (طلب إشعار دفع - طلب الدفع في محل الإقامة) يحق لإدارة بلد السحب أن تستوفي الرسم المقرر على هذه الخدمات في أثنائها الداخلية .
- ٣ - عند تبادل الحوالات بين بلدين بواسطة بلد ثالث تستقطع إدارة البلد الوسيط نصف الرسم المقرر على القيمة الأصلية نظير إعادة السحب ويجوز أن يحصل هذا الرسم من المرسل ويضاف لحساب إدارة البلد الوسيط إذا انفقت على ذلك الإدارات ذات الشأن .

(المادة السابعة)

الإعفاء من الرسوم

تعفى من كافة الرسوم البريدية الحوالات الخاصة بالخدمة البريدية للمبادلة بين إدارات الاتحاد وبينها وبين الأمانة العامة للاتحاد البريدي العربي .

(المادة الثامنة)

الحوالات البرقية

- ١ - تطبق أحكام هذا الاتفاق على تبادل الحوالات البرقية بين إدارات الاتحاد التي تقبل تبادل الحوالات البرقية فيما بينها .
- ٢ - تخضع الحوالات البرقية لأحكام اتفاقية الاتحاد العربي للواصلات السلكية واللاسلكية ونظامها التنفيذي .
- ٣ - يدفع مرسل الحوالة البرقية ، علاوة على الرسم البريدي ، أجرة برقية بما في ذلك عند الاقتضاء ، أجرة رسالة البرقية خاصة للتمديد .

الفصل الثالث

إجراءات خاصة تتعلق ببعض مايسمح به للمجمود

(المادة التاسعة)

إشعار الدفع - الدفع في محل الإقامة

- ١ - يجوز للمرسل الحوالة أن يطلب إشعاره بالدفع وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة ٩ من اتفاقية الاتحاد البريدي العربي (إشعار الاستلام)
- ٢ - للمرسل الحوالة أن يطلب دفع قيمتها في محل الإقامة بمجرد وصولها وذلك في البلاد التي تقبل إدارتها القيام بهذه الخدمة لقاء الرسم المقرر لذلك في أثنائها الداخلية ويحصل من المرسل لحساب الإدارة المرسل إليها ، وفي هذه الحالة تجرى بحسب وافية وافية للدفع في محل الإقامة تماثل بقدها الحوالة معاملة الحوالات الأخرى .

٢ - لا تدفع الحوالات (على بطاقات) العادية بعد هذه المسلة الا اذا كانت تحمل (تجديد المدة) بمعرفة إدارة السحب بناء على طلب إدارة الدفع. أما الحوالات من الأنواع الأخرى فلا تجدد مدتها.

٣ - تجديد المسلة يكسب الحوالة (على بطاقة) ، اعتباراً من يوم التجديد ، مدة صلاحية جديدة معادلة لمدة حوالة مسحوبة في نفس اليوم (شهران بخلاف شهر السحب) .

٤ - إذا لم يكن عدم الدفع قبل انتهاء مدة الصلاحية ناشئاً عن خطأ مصلحي ، فإنه يجوز أن يحصل رسم يسمى (رسم تجديد المدة) المقسود في الأشغال الداخلية .

(المادة الرابعة عشرة)

القيمة القصوى للدفع

١ - الحد الأقصى لقيمة الحوالات التي تدفع في أحد البلاد هو نفس الحد الذي اتخذته إدارة هذا البلد للسحب ، ما لم يكن هناك اتفاق يخالف ذلك .

٢ - إذا سحب نفس المرسل في نفس اليوم لصالح نفس المستفيد عدة حوالات تزيد قيمتها الإجمالية عن الحد الأقصى الذي قرره إدارة الدفع فلهذه الإدارة أن تقسط دفع قيم هذه الحوالات بحيث لا تزيد القيمة المدنومة للمستفيد في يوم واحد عن هذا الحد الأقصى ، ما لم يكن هناك اتفاق يخالف ذلك .

(المادة الخامسة عشرة)

قواعد عامة لدفع الحوالات

- ١ - يتم دفع الحوالات وفقاً للوائح بلد الدفع وتثريته .
- ٢ - تدفع قيمة الحوالات إلى المستفيد بالعملة القانونية لبلد الدفع ، ما لم يكن هناك اتفاق آخر لدفعها بأية عملة أخرى .
- ٣ - يجوز أن يتم الدفع بتوريد القيمة في حساب بريد جاري وفقاً للقواعد السارية في إدارة الدفع .
- ٤ - لإدارة الدفع الخيار بعد إخطار الإدارات صاحبة الشأن وإذا تطلب ذلك تثريتها أن تهمل كسور وحدة العملة أو أن تجبر المبلغ إلى وحدة العملة الأقرب .

(المادة العاشرة)

الاستعلامات وطلب البيانات - الاسترداد

تعديل العنوان

١ - لمرسل الحوالة أن يستعلم أو يطلب بيانات عنها بالشروط المقررة بالمادة ١٠ من اتفاقية الاتحاد البريدي العربي .

٢ - لمرسل الحوالة أن يستردها أو يطلب تعديل عنوانها طالما أن قيمتها لم تدفع للمستفيد وطبقاً لأحكام المادة ١٠ من اتفاقية الاتحاد البريدي العربي .

(المادة الحادية عشرة)

إعادة الإرسال

١ - في حالة تغيير محل إقامة المستفيد يجوز إعادة إرسال الحوالة بطريق البريد أو البرق إما بناء على طلب المرسل أو المستفيد ، وذلك في نطاق الاتحاد البريدي العربي ، وفي الحدود التي تم فيها خدمة الحوالات بين البلد الذي يعيد الإرسال وبين بلد الجهة المرسل إليها الجديدة .

٢ - تم إعادة إرسال الحوالات (على بطاقة) البريدية أو البرقية ، بطريق البريد ، دون تحصيل رسم جديد ودرن سحب حوالات جديدة عندما يتبادل بلد الجهة المرسل إليها الجديدة مع بلد السحب حوالات (على بطاقة) على أساس الاتفاق الحالي .

٣ - وفي جميع الحالات الأخرى تم إعادة الإرسال بموجب حوالة جديدة تخضع رسومها المقررة في المادة ٦ بند ٣ بما فيها ، عند الاقتضاء الرسوم البرقية من قيمة الحوالة المعاد إرسالها .

(المادة الثانية عشرة)

التظهير

لكل بلد الحق في تقرير نقل ملكية الحوالات الواردة من بلد آخر بطريق التظهير .

الفصل الرابع

دفع الحوالات

(المادة الثالثة عشرة)

مدة الصلاحية - تجديد المدة

١ - ما لم يكن هناك اتفاق يخالف تكون الحوالة صالحة للدفع في البلد المرسل إليه حتى نهاية الشهر الثالث للشهر الذي سميت فيه (شهران بخلاف شهر السحب) .

(المادة السادسة عشرة)

إشعار الدفع - الدفع في محل الإقامة

- ١ - يجوز للمرسل الحوالة أن يطلب إشعاره بالدفع وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة ٢٩ من اتفاقية الاتحاد البريدي العربي (إشعار الاستلام).
- ٢ - للمرسل الحوالة أن يطلب دفع قيمتها في محل الإقامة بمجرد وصولها وذلك في البلاد التي تقبل إدارتها القيام بهذه الخدمة لقاء الرسم المقرر لذلك في أشغالها الداخلية ويحصل من المرسل لحساب الإدارة المرسل إليها ، وفي هذه الحالة تجرى تجربة واحدة للدفع في محل الإقامة تعامل بعدها الحوالة معاملة الحوالات الأخرى .

(المادة السابعة عشرة)

رسوم بريدية تحصل من المستفيد حسب الحالة

يمكن أن يحصل من المستفيد :

- ١ - رسم تسليم عندما يتم الدفع في محل الإقامة بناء على طلبه .
- ٢ - رسم إذن دفع المنصوص عليه في المادة ٢٠ من هذا الاتفاق .
- ٣ - رسم تجديد المدة المنصوص عليه في المادة ١٣ من هذا الاتفاق .

(المادة الثامنة عشرة)

أحكام خاصة لدفع الحوالات البرقية

- ١ - يتم تسليم الحوالات البرقية دائماً بالكيفية الموضحة بالمادة ١٥ من الاتفاق الحالي .
- ٢ - إذا تم تسليم المبالغ في محل الإقامة بناء على طلب المرسل إليه فلإدارة الدفع أن تحصل نظير ذلك الرسم الخاص بالدفع في محل الإقامة المقرر بالمادة ١٧ بند ١ ، إلا إذا كان المرسل قد طلب تسليمها بمحل الإقامة ودفع الرسم المقرر لذلك في بلد السحب .
- ٣ - يتم تسليم إشعار الورد أو الحوالة نفسها بدون نفقات على المستفيد .

الفصل الخامس

الحوالات التي لم تدفع - أذون الدفع

(المادة التاسعة عشرة)

الحوالات التي لم تدفع

- ١ - الحوالات المرفوضة وكذلك الحوالات التي يكون المستفيد منها مجهولاً أو سافر دون ترك عنوانه أو سافر إلى بلد لا يمكن إعادة الإرسال إليه ، وكذا الحوالات التي لم يطلب دفعها في مدة الصلاحية تعاد فوراً إلى إدارة السحب إذا كانت على بطاقة ، وفي الحالات الأخرى تخطر إدارة بلد السحب بذلك .

- ٢ - الحوالات التي لم تدفع لأي سبب من الأسباب ترد قيمتها إلى المرسل .

(المادة العشرون)

إذن الدفع

- ١ - بناء على طلب المرسل أو المستفيد يجوز أن يستعاض عن حوالة (على بطاقة) ضاعت أو فقدت أو أهدمت قبل الدفع بإذن دفع يسلم بمعرفة إدارة السحب .
- ٢ - يسلم أيضاً إذن دفع إذا كان خطأ مكتب السحب في تحويل القيمة يقتضى دفع مبلغ تكليفي لصالح المستفيد .
- ٣ - مدة صلاحية إذن الدفع هي نفس مدة صلاحية حوالة مسحوبة في نفس اليوم .
- ٤ - يجوز لإدارة بلد السحب تجديد إذن الدفع أكثر من مرة إذا لم تصرف قيمته .
- ٥ - إذا لم يكن هناك خطأ مصلحي ، يجوز أن يحصل من المرسل أو المستفيد رسم يسمى (رسم إذن دفع) معادل الرسم المقرر في الأشغال الداخلية

(المادة الخامسة والعشرون)

تحديد المسؤولية

- ١ - مع التحفظ المقرر بأحكام البنود ٢ لغاية ٥ الآتية فإن المسؤولية تقع على إدارة السحب .
- ٢ - تقع المسؤولية على إدارة الدفع إذا لم تستطع أن تثبت أن الدفع قد تم طبقا للشروط المنصوص عليها في لوائحها .
- ٣ - تقع المسؤولية على إدارة البلد الذي وقع فيه الخطأ :
 - (أ) إذا كان الأمر يتعلق بخطأ في التحويل .
 - (ب) إذا كان الخطأ في إرسال برقي وقع في داخلية بلد السحب أو بلد الدفع .
- ٤ - تقع المسؤولية على إدارة السحب وإدارة الدفع بالتساوي :
 - (أ) إذا وقع خطأ في إرسال برقي في بلد وسيط
 - (ب) إذا تعذر تحديد البلد الذي وقع فيه هذا الخطأ في الإرسال
- ٥ - مع التحفظ الوارد بأحكام البند ٢ تقع المسؤولية :
 - (أ) على إدارة البلد الذي تكون الحوالة قد قدمت في أرضه ، وذلك في حالة دفع حوالة مزورة .
 - (ب) وفي حالة دفع حوالة تكون قيمتها قد زيدت بطريق التزوير ، على إدارة البلد الذي تكون الحوالة قد زورت فيه . ومع ذلك تعمل إدارة السحب والدفع بالضرورة بالتساوي عندما يتمثل تحديد البلد الذي حدث فيه التزوير .

(المادة السادسة والعشرون)

دفع المبالغ المطالب بها - الرجوع

- ١ - الإلتزام بالدفع للطالب تقع على إدارة الدفع إذا كان مطلوبا دفع المبالغ للمستفيد وعلى إدارة السحب إذا كان مطلوبا ردها إلى المرسل .
- ٢ - يحق للإدارة التي تكون قد دفعت المبالغ للطالب الرجوع على الإدارة المشؤلة عن الدفع غير القانوني .
- ٣ - للإدارة التي تكون قد تحملت أخيرا الضرر حق الرجوع على المرسل أو المستفيد أو طرف ثالث في حدود المبلغ المدفوع .

(المادة الحادية والعشرون)

سقوط الحوالات بمضى المدة

المبالغ المحولة إلى حوالات التي لم يطالب بقيمتها حتى مدة حلول التقادم لمقررة لسقوطها في التشريع الداخلي لبلد السحب تؤول نهائيا إلى إدارة هذا البلد ويحدد تشريع هذا البلد مدة التقادم .

الفصل السادس

المسؤولية

(المادة الثانية والعشرون)

مبدأ ومدى المسؤولية

- ١ - إدارات البريد مشؤلة عن المبالغ الموردة إلى الوقت الذي يكون فيه الحوالات قد دفعت بصفة قانونية .
- ٢ - تقع المسؤولية عن الأخطاء في التحويل والإرسال البرقي على إدارة السحب .
- ٣ - لا تتحمل الإدارات أية مشؤلية بسبب التأخير الذي يمكن أن يحدث في نقل ودفع الحوالات .

(المادة الثالثة والعشرون)

الاستثناء من مبدأ المسؤولية

تعفى إدارة البريد من كل مشؤلية إذا كان عجزها عن تقديم بيان عن الدفع مترتبا على تلف المستندات المصلحية بفعل قوة قاهرة إلا إذا قام الدليل على مشؤليتها عن طريق آخر .

(المادة الرابعة والعشرون)

إنهاء المسؤولية

تنتهي مشؤلية إدارات البريد :

- ١ - بعد نهاية مدة التقادم المشار إليها بالمادة ٢١
- ٢ - إذا كان الأمر يتعلق بزراع عن قانونية الدفع عند انتهاء المدة المقررة بالمادة ١٠ بند ٢ من إتفاقية الاتحاد البريدي العربي .

(المادة السابعة والعشرون)

مدة دفع المبالغ المطالب بها

- ١ - يجب أن يتم دفع المبالغ المستحقة للطالين بها في أقرب فرصة وعلى الأكثر خلال سنة شمور ابتداء من اليوم التالي ليوم الاستلام
- ٢ - يجوز لإدارة السحب أن تخر الدفع ، بصفة استثنائية ، إلى ما بعد هذه المدة إذا كانت لم تكف لتحديد المسئولية على الرغم من كل ما بذل من الهمة لفحص هذا الموضوع .
- ٣ - يرخص لإدارة السحب أن ترد القيمة إلى المرسل على حساب لإدارة الدفع التي برغم إعلانها على الوجه القانوني لم تصل إلى نتيجة عن استلام في مدة سنة شمور .

(المادة الثامنة والعشرون)

رد المبالغ المنصرفة إلى إدارة السحب لحساب إدارة الدفع

- ١ - تلزم إدارة الدفع بأن تسدد إلى إدارة السحب ما صرفته لحسابها إلى الشخص المطالب من مبالغ وذلك في مدى أربعة أشهر تحسب من تاريخ إرسال إشعار الدفع ويعمل بهذه القاعدة فيما يتعلق بتسوية التعويض في الحالات المنصوص عليها في المادة ٣٥ بنود ٢ لغاية هـ .
- ٢ - يتم الدفع بدون نفقات لإدارة السحب بإحدى الوسائل الآتية :
(أ) بحوالة أو شيك أو كيبالة تدفع عند الطلب في عاصمة البلد الدائن أو في مركز تجارى فيه .
(ب) نقدا بعملة متداولة في هذا البلد .
(ج) بعداداتق مشترك - بالاضافة إلى حساب إدارة هذا البلد في حساب الحوالات .

- ٣ - إذا انقضت مهلة الأربعة أشهر يضاف على المبلغ المستحق لإدارة السحب فائدة ٥ ٪ في السنة تحسب من تاريخ انتهاء مهلة المهلة .

الفصل السابع

المحاسبة

(المادة التاسعة والعشرون)

تخصيص الرسوم

- ١ - تعطى لإدارة السحب الدفع من قيمة الرسوم التي حصلت بها تطبيقاً المادة السادسة ٤ ٪ (٤ ٪ الواحد الصحيح) من مجموع قيم الحوالات المدفوعة سواء أكانت على بطاقات أو على قوائم .
- ٢ - الحوالات المغفأة من الرسم لا تعطى عنها أية حصة .
- ٣ - في حالة إعادة الإرسال تحصل إدارة بلد الجهة المرسل إليها الجديدة منها كانت الرسوم التي حصلت بها فعلا لإدارة السحب ، الحصص التي كانت تستحق لها إذا ما كانت هي إدارة بلد الجهة المرسل إليها الأولى .
- ٤ - تحتفظ كل إدارة بالرسوم التي حصلت بها بالكامل باستثناء الحصص المشار إليها بالبند الأول ومع التحفظ الخاص بالأحكام المنصوص عليها في الاتفاق الحالي .

(المادة الثلاثون)

إتداد الحسابات

- ١ - يجوز لكل إدارة دفع لكل إدارة سحب حساباً شهرياً بالمبالغ المدفوعة من الحوالات (على بطاقات) أو حساباً شهرياً بقيمة القوائم التي وردت أثناء الشهر عن الحوالات (على قوائم) وتدفع الحسابات الشهرية ، في فترات دورية في حساب عام يحدد فيه الرصيد .
- ٢ - إذا كانت الحوالات قد دفعت بعملة مختلفة يحول الدين الأصغر إلى عملة الدين الأكبر ويخذ أساساً للتحويل متوسط سعر الصرف الرسمي في بلد الإدارة المدينة خلال المدة المنصوص بها الحساب ويجب أن يقدر متوسط السعر هذا بطريقة واحدة مقرباً إلى أربعة أعشار ، إلا إذا اتفق على سعر محدد أو عملة محددة .
- ٣ - يجوز أيضاً تسوية الحسابات على أساس الحسابات الشهرية بدون مقاصة .

الباب الثالث

أحكام ختامية

(المادة السادسة والثلاثون)

تطبيق الاتفاق العالمي

هذا الأحكام المصووص عليها صراحة بالاتفاق الحالى تطبيق على تبادل الحرات أحكام اتفاق الاتحاد البريدى العالمى .

(المادة السابعة والثلاثون)

التشريع الداخلى

تخضع الحوات المبادلة بين بلاد الاتحاد وفيما يخص بسجبا للتشريع الداخلى لبلد المصدر وفيما يخص بدنها للتشريع الداخلى لبلد المرسل اليه .

(المادة الثامنة والثلاثون)

الموافقة على الاقتراحات التى تقدم فى الفترة

بين المؤتمرات

لكى تصعب الاقتراحات التى تقدم فى الفترة بين المؤتمرات (المادة ١٨ من الدستور) نافذة يجب أن يتحقق لها :

(أ) اجماع الأصوات إذا كان الأمر خاصا بإضافة أحكام جديدة أو بتعديل أحكام المواد آ الى ١٠ و ١٢ الى ١٥ (بنود ١ و ٢ و ٤) و ١٧ و ١٨ و ٢٠ (بند ٥) و ٢٢ الى ٣١ و ٣٣ و ٣٦ الى ٣٩ من الاتفاق الحالى ١٠٢ الى ١٠٦ و ١٠٩ و ١١٦ و ١١٩ و ١٢٠ (المباراة الثانية) و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٥ و ١٣٠ الى ١٣٤ و ١٣٧ (بنود ١) و ١٤٣ من نظامه التنفيذى .

(ب) ثلثا الأصوات إذا كان الأمر خاصا بتعديل أحكام الاتفاق

الحالى خلاف تلك الموضحة تحت حرف (أ) و (ب) والمراد ١٠٧ و ١٠٨ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٥ و ١١٧ و ١١٨ و ١٢٠ (المباراة الأولى) و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٦ و ١٢٨ و ١٣٥ و ١٣٨ و ١٣٩ من النظام التنفيذى .

(ج) أغلبية الأصوات إذا كان الأمر خاصا بتعديل المادة ٢٠ بند ٢

من الاتفاق والمواد الأخرى من النظام التنفيذى أو تفسير أحكام الاتفاق الحالى ونظامه التنفيذى ماعدا حالة الخلاف الذى يحال إلى التحكيم المقرر بالمادة ١٦ من الدستور .

(المادة الحادية والثلاثون)

تسوية الحسابات

١ - يتم دفع الرصيد أو قيمة الحوات الشهرية بالعملة التى تستعملها الإدارة الدائنة فى دفع الحرات - إلا إذا أتمق على غير ذلك .

٢ - فى حالة عدم الدفع فى المدد المحددة فى النظام التنفيذى ، تتج المبالغ المستحقة فائدة قدرها ٥ ٪ فى السنة ابتداء من يوم انتهاء المدد المذكورة لغاية يوم الدفع .

٣ - لا يجوز الاخلال بأحكام هذا الاتفاق ونظامه التنفيذى فيما يتلقى بإعداد الحسابات وتسويتها بى إجراء صادر من طرف واحد كتأجيل الدفع أو من التحويل الخ .

الفصل الثامن

أحكام متنوعة

(المادة الثانية والثلاثون)

المكاتب المشتركة فى التبادل

تتخذ إدارات البريد جميع التدابير اللازمة لى تقم بقدر المستطاع بدفع الحوات فى جميع الجهات بلدها .

(المادة الثالثة والثلاثون)

حظر فرض رسوم مالية أو خلافها

لا يجوز أن تخضع الحوات وكذا الخلفات المعفاة عن الحوات لأية رسوم أو عوائد خلاف تلك المصرح بها فى الاتفاق الحالى هذا العوائد الضريبية ونقا للتشريع الضرائى فى بلد السحب .

(المادة الرابعة والثلاثون)

إيقاف تبادل الحوات

يجوز لكل من إدارات الاتحاد إيقاف تبادل الحوات مع أى من بلاد الاتحاد بإختار يرقى .

(المادة الخامسة والثلاثون)

الانضمام الجديد

يقبل انضمام أى بلد من بلاد الاتحاد إلى هذا الاتفاق بموجب اشعار يفتك يرسله إلى المكتب الدائم .

(المادة التاسعة والثلاثون)

تنفيذ الاتفاق ومدة العمل به

يصبح هذا الاتفاق نافذا ابتداء من ويظل معمولاً به مدة غير محدودة .

وقع المندوبون المفوضون للدول هذا الاتفاق من نسختين تحتفظ كل منها بواحدة منها وترسل صورتها إلى الأمانة العامة للاتحاد البريدي العربي .

عمل في

النظام التنفيذي

للاتفاق الخاص بتبادل الحوالات البريدية

الجزء الأول

أحكام تمهيدية

(المادة ١٠١)

اليانعات التي تقدمها الإدارات البريدية

١ - يجب على كل إدارة قبل تنفيذ الاتفاق بثلاثة أشهر على الأقل أن تبلغ اليانعات الآتية إلى الإدارات الأخرى عن طريق الأمانة العامة .
أولاً : قائمة بالبلاد التي تبادل معها حوالات (على بطاقات) وحوالات (على قوائم) على أساس الاتفاق .

ثانياً : إما قائمة بالمكاتب التي تصرح بها بسحب ودفع الحوالات أو الإشعار بأن جميع مكاتبها تشارك في هذه الخدمة .

ثالثاً : عند الاقتضاء - الإشعار باشتراكها في تبادل الحوالات البرقية .

رابعاً : القيمة القصوى المقررة في السحب وفي الدفع .

خامساً : العملة التي يجب أن توضع بها قيمة الحوالات التي يرسم بلدها .

سادساً : مدة الحفظ التي تؤول بعدها الحوالات التي لم يطلب دفعها إلى الدولة حسب تشريعها الداخلي .

سابعاً : قرارها فيما يختص بإمكانية تحويل ملكية الحوالات أم لا بطريق التظهير في بلادها .

ثامناً : نسخ من نموذج الحوالة التي يستعملها الا اذا كان تبادل الحوالات يتم بطريق القوائم .

تاسعاً : قائمة للاتحاد العربي التي يرأسها في تبادل حوالاتها .

عاشراً : المكاتب التي يجب أن ترسل إليها الاستعلامات وطلبات اليانعات وطلبات الاسترداد أو تعديل العنوان (الإدارة المركزية - مكتب التبادل أو مكتب آخر معين خصيصاً لذلك) .

(المادة ١٠٢)

تطبيق النظام التنفيذي لاتفاقية الاتحاد

البريدي العربي

تطبق أحكام النظام التنفيذي لاتفاقية الاتحاد البريدي العربي في كل مالم ينص عليه صراحة في النظام الحالي وعلى الأخص تلك التي تنص على المادة (١٠٢) مواد مع سماع خاص (في محل الإقافة) .

(المادة ١٠٣)

النموذج التي يستعملها الجمهور

تنفيذا لهذا لاتفاق تعتبر النماذج الآتية خاصة باستعمال الجمهور

(ح ب ١) حوالة بريدية عربية (على بطاقة)

(ح ب ٤) استلام خاص بحوالة بريدية عربية .

(ح ب ٩) حافظة حوالة بريدية عربية على قائمة .

الجزء الثاني

الباب الأول

حوالات على بطاقات

النصل الأول

السحب - النقل

(المادة ١٠٤)

نماذج الحوالات (على بطاقات)

تحمّر الحوالات (على بطاقات) على نموذج من ورق مقوى متين أخضر اللون مطابق لنموذج " ح ب ١ " .

(المادة ١٠٥)

تحمير الحوالات (على بطاقات)

١ - تكتب الحوالات (على بطاقات) باللغة العربية ، وبالأرقام العادية دون كسرة أو شطب أو إضافة حتى ولو كان ذلك ممتدداً ، ولا يقبل قيد اليانعات بالنقل الرصاص ويجوز كتابة اليانعات المصلحة بالقلم الكرويا .

٢ - عند إضاح قيمة الحوالات بالحروف يجوز كتابة كسور العملة بالأرقام فقط على شرط أن تكون الإدارة تتبع قواعد النظام العشري ، ولكن يتم ذكرها بأجزاء من المائة أو أجزاء من الألف بموجب عدد من رقمين أو ثلاثة أرقام يشمل عدد الأقساض صفراً أو صفرين وإذا كانت العملة المستعملة لا تتبع قواعد النظام العشري فيوضع عدد وحدات العملة أو كسور وحدة العملة بالحروف دائماً .

٣ - يجب أن يبين عنوان الحوالات بكيفية تميز المستفيد تامة ، ولا تقبل العناوين المقتضية أو الأسماء المختصرة ولا العناوين البرقية .

٣ - ومع ذلك يجوز لإدارة الدفع تحت مسؤوليتها أن تنفذ الطلب البرقي كتعديل العنوان دون إنتظار التأيد البريدي .

(المادة ١١٠)

إعادة إرسال الحوالات (على بطاقات)

١ - المكتب الذي يعيد إرسال حوالة (على بطاقة) بطريق البريد يشطب ، عند الاقتضاء ، بالخبر بيانات قيمة الحوالة بحيث تظل البيانات الأصلية واضحة ، أما البيان المدرج تحت عنوان "القيمة الموردة" فيجب أن لا يمس وتحويل قيمة الحوالة بعملة البلد المرسل اليه الحديد بالسعر المقرر للحوالات الصادرة من البلد المعيد للإرسال وتوضيح القيمة الناتجة من التحويل على الحوالة كتابة و بالأرقام على قسور الإمكان فوق بيان القيمة الأصلية ويوقع مستخدم البريد البيان الحديد لهذه القيمة ويجب أن تتبع نفس هذه الطريقة في حالة إعادة الإرسال اللاحقة هذا إلا إذا اتفقت عملة الدولتين أو الدول صاحبة الشأن .

٢ - في حالة إعادة الإرسال إلى الجهة المرسل اليها الأولى يقوم المكتب المعيد للإرسال بكتابة المبلغ الأصلي ، وإذا أعيد الإرسال إلى بلد السحب يستبدل المكتب المعيد للإرسال المبلغ المين بالمبلغ المقيد بالبيانات المصلحية في خانة "مبلغ مورد" .

٣ - في حالة إعادة الإرسال بطريق البرق يمرر المكتب المعيد للإرسال حوالة برقية بالمبلغ المتبقى بعد خصم الرسوم البريدية والبرقية ويحتسب الرسم البريدي على المبلغ الذي يحصل عليه من القيمة الأصلية بعد استئزال أجر البرقية منها - ويتم التحويل إلى عملة البلد المرسل إليه الحديد بالشروط المنصوص عليها في البندين ١ ، ٢ المذكورين أعلاه ويخلص على الحوالة الأصلية بمعرفة المكتب المعيد للإرسال بعد أن توضع عليها عبارة « أعيد إرسال قيمة إلى بدخيم رسوم » وتفيد في دفاتر الحسابات كحوالة مدفوعة وترفق قسيمة الحوالة الأصلية بإشعار السحب المشار إليه في المادة ١٣٢ من النظام الحالي لتسليمها إلى المستفيد .

٤ - تطبق أحكام البند ٣ المذكور أعلاه على الحوالات (على بطاقات) الصادرة من بلد مشترك ومعاد إرسالها إلى بلد آخر لا يتبادل مع بلد السحب أفضال الحوالات أو عندما يتم التبادل بطريق القوائم .

٥ - تسجل طلبات إعادة الإرسال - للتذكرة - بمعرفة أول مكتب مرسل إليه وعند الاقتضاء بمعرفة المكاتب المرسل إليها التالية له - وعلى المكتب الذي يقوم بإعادة الإرسال أن يشمر مكتب السحب بذلك .

٤ - يجب أن يوضع على وجه الحوالات المصلحية عبارة (خدمة البريد) أو عبارة ماثلة لها - وبصورة واضحة .

٥ - الحوالات المطلوب دفعها في محلات الإقامة يجب أن تحمل على وجهها وعلى ظهرها بحروف واضحة للغاية عبارة (تدفع في محل الإقامة) .

٦ - الحوالات المطلوب عنها إشعار دفع يجب أن تحمل في الجزء الأعلى من وجهها بحروف واضحة جدا عبارة " إشعار دفع " أو عبارة " إشعار دفع بالجو " إذا طلب المرسل إعادة إشعار الدفع بالجو .

(المادة ١٠٦)

التأشيرات الممنوعة أو المسموح بها

ممنوع وضع تأشيرات على الحوالات خلاف ما يتضمنه نص النماذج مع استثناء البيانات المصلحية مثل " خدمات برقية " ، تدفع في محل الإقامة ، " إشعار دفع " الخ . . . ومع ذلك فالمرسل الحق في أن يضيف على ظهر القيمة رسالة خاصة موجهة لاستفيد من الحوالة .

(المادة ١٠٧)

إشعار الدفع المطلوب بعد السحب

١ - نرجوا على أحكام المادة ١٠٢ يمكن استعمال النموذج (ح ب ٤) المشار إليه بالمادة ١١٤ لطلبات إشعار الدفع المقدمة بعد السحب .

٢ - تبين قيمة الرسم المحصل على هذا النموذج إما بطوابع برقية وإما بأرقام وعملة بلد السحب .

(المادة ١٠٨)

نقل الحوالات (على بطاقات)

توضع الحوالات داخل مظاريف مسجلة مصلحيا وترسل في الإرساليات مع المواد المسجلة الأخرى .

الفصل الثاني

بيانات خاصة ببعض ما يجوز منحه للجمهور

(المادة ١٠٩)

الاسترداد - تعديل العنوان

١ - كل طلب استرداد أو تعديل عنوان بطريق البريد يجب أن يكون مصحوبا بصورة طبق الأصل على ورقة عادية ، من عنوان المستفيد مع جميع التفصيلات اللازمة .

٢ - كل طلب تعديل عنوان بطريق البرق يجب أن يؤيد بأول برية بمسوحب طلب بريدي مصحوبا بصورة كالأصل من العنوان ويحمل في أعلاه عبارة (تأيد الطلب البرق المؤرخ . . .) مع وضع خط بقلم ملون تحت هذه العبارة ويحتفظ مكتب الدفع بالحوالة حتى وصول هذا التأيد .

٤ - إذا طلب تصحيح المخالفة بالبرق ، يحتفظ مكتب الدفع بالحوالة غير القانونية ويقوم بتصحيحها عند استلامه البرقية المصححة وترفق هذه وترفق هذه البرقية بالحوالة .

٥ - عند استلام طلب تصحيح بالجو أو بالبرق يثبت مكتب السحب فيما إذا كانت المخالفة ناشئة عن خطأ مصاحبي - وفي الحالة الإيجابية يقوم بتصحيحها فوراً بطريق الجو أو البرق وفي الحالة السلبية يحظر المرسل لدى له حينئذ أن يصحح المخالفة بطريق الجو أو البرق على حسابه .

(المادة ١١٢)

تحرير إشعار الدفع

الإدارات التي لا تسمح لوائحها باستعمال نموذج إشعار الدفع المرفق مع الحوالة بمعرفة إدارة السحب يرخص لها بتحرير إشعار دفع على النموذج المتعمل في اشغالها الخاصة .

(المادة ١١٣)

تجديد المدة

يجب أن يبين تجديد المدة على الحوالة (على بطاقة) تسمى .

(المادة ١١٤)

الاستعلامات - طلبات البيانات

١ - يجوز كل استعلام أو طلب بيانات خاصة بحوالة (على بطاقة) على نموذج مطابق للنموذج (ح ب ٤) ويرسل كقاعدة عامة بمعرفة إدارة مكتب السحب إلى الإدارة المركزية أو إلى مكتب تبادل أو مكتب آخر معين خصيصاً لذلك في إدارة بلد الدفع حسب اتفاق الإدارات صاحبة الشأن .

ويمكن استعمال نموذج واحد لمدة حوالات مسجوبة في وقت واحد بناء على طلب قس المرسل إلى المستفيد نفسه وترسل الاستعلامات وطلبات البيانات مدليجياً بأسرع طريق (جوي أو سطحي) دائماً بالشروط المقررة في المادة (١٠) من اتفاقية الاتحاد البريدي العربي .

٢ - إذا كان في استطاعة إدارة بلد الدفع إعطاء معلومات نهائية عن مصير الحوالة فعلياً أن تميد النموذج مستوفياً بنتيجة التجريات إلى إدارة بلد السحب أو المكتب المعين من قبل وفي حالة ما إذا كانت التحريات غير مثمرة أو في حالة الطعن في الدفع فيرسل النموذج إلى إدارة السحب بواسطة إدارة الدفع التي ترفق به إذا أمكن ، لإقرارا من المستفيد بعدم استلامه قيمة الحوالة .

الفصل الثالث

معاملات خاصة - الاستعلامات - طلبات البيانات

(المادة ١١١)

الحوالات (على بطاقات) غير القانونية

١ - تعاد بأسرع ما يمكن (بالبريد الجوي) داخل مطروف إلى مكتب السحب لتصحيحها على الوجه القانوني لكل حوالة تموى أحد المخالفات الآتية ، إلا إذا طلب المستفيد بحد إشاره قانونياً - تطبيق أحكام البندين ٤ و ٣ الالامين :

(أ) بيان اسم أو محل إقامة المستفيد بيانا غير صحيح أو غير واف أو مشكوك فيه .

(ب) اختلاف أو إقتال في الأسماء أو المبالغ .

(ج) كشط أو شطب أو إضافة في البيانات حتى ولو كانت متممة من المرسل .

(د) عدم وجود الأختام أو التوقيعات أو البيانات المصلحية الأخرى .

(هـ) بيان القيمة المطلوب دفعها بعملة غير العملة المصرح بها أو المنفق عليها .

(و) خطأ واضح في النسبة بين عملة بلد السحب وعملة بلد الدفع (تحويل العملة) وهي النسبة التي لا يتحتم مع ذلك على مكتب الدفع أن يراجعها .

(ز) استعمال نماذج غير قانونية .

٢ - ومع ذلك يجوز لإدارة الدفع وتحت مسؤوليتها أن تدفع الحوالات المرخصة قيمتها بعملة غير العملة المصرح بها بشرط أن يكون في استطاعتها إجراء التحويل بالسعر الذي تستعمله إدارة السحب وأن تحظر في الحال هذه الإدارة الأخيرة بذلك . وتعمل الإدارة التي قامت بهذا التحويل وأخطأت فيه الأضرار الناشئة عن ذلك .

٣ - المخالفات التي تحول دون دفع حوالة (على بطاقة) والتي تعزى بوضوح إلى مكتب السحب يجوز تصحيحها بطريق الجو أو البرق حسب اختيار مكتب الدفع دون نفقات على المستفيد .

أما المخالفات المنسوبة إلى المرسل أو التي يحتمل أن تنسب إليه فيمكن تصحيحها أيضاً بطريق الجو أو البرق بناء على طلب المستفيد ويرسل في هذه الحالة إلى مكتب السحب طلب تصحيح بالجو أو البرق على أن يكون ذلك على ثقة المستفيد وعلى أن ترد إليه هذه النفقات متى اتضح أن الخطأ ناتج عن خطأ مصححي .

(المادة ١١٧)

الحوالات (على بطاقات) الضائعة أو المفقودة
أو التي أعلمت قبل الدفع

١ - قبل تسليم إذن دفع خاص بحوالة ضاعت أو فقدت أو أعدت قبل الدفع يجب على إدارة السحب أن تنبئ بالاتفاق مع إدارة الدفع من أن الحوالة لم تدفع ولم ترد قيمتها ولم يعاد إرسالها . كما يجب أيضا أن تتخذ كافة الاحتياطات لكي لا تدفع فيما بعد .

٢ - إذا طلب المرسل والمستفيد في وقت واحد أحدهما رد القيمة والآخر دفع الحوالة يحرر إذن الدفع لصالح الأول .

٣ - يجب على المرسل أن يقدم لإيصال إبطاع الحوالة التي ضاعت أو فقدت أو أعدت تأييدا لطلبه رد القيمة إليه (أو بدل فاقد عنه أو إقرارا يوضح فيه بيانات الحوالة) .

٤ - إذا قررت إدارة الدفع أن حوالة ما لم ترد إليها فيجوز لإدارة السحب أن تعطى إذا بالدفع بشرط عدم إدراج الحوالة في أى حساب من الحسابات الشهرية الخاصة بمدة صلاحية الحوالة . ومع ذلك إذا لم يصل لإدارة الدفع أى رد في أمددة المقررة في البندين ١ و ٢ من المادة (٢٧) من الاتفاق لإيفاء المطالب حقه . وإذا كانت الحوالة لم تدرج في أى حساب من الحسابات الشهرية الواردة في نهاية هذه المدة فيرخص لإدارة السحب بأن تقوم بدفع قيمة الحوالة وتخطر بذلك إدارة الدفع برسالة مسجلة ولا يمكن إضافة الحوالة في الحساب فيما بعد باعتبارها مفعودة نهائيا .

(المادة ١١٨)

الحوالات (على بطاقات) الضائعة أو المفقودة
أو التي أعلمت بعد الدفع

كل حوالة ضاعت أو فقدت أو أعدت بعد الدفع يمكن استبدالها بعمرة إدارة الدفع بحوالة جديدة تحرر على نموذج (ح ب ١) ويجب أن يشمل هذا النموذج جميع البيانات اللازمة الخاصة بالحوالة الأصلية وأن تحمل التأشير (مستند محرر بدلا من حوالة ضائعة - مفقودة أو أعدت) بعد الدفع - وكذا بصمة ختم التاريخ ويرفق بالمستند البدل إقرارا موقع عليه من المستفيد بأنه استلم المبلغ ويعتبر ذلك مخالصة .

٣ - إذا أودع استلام أو طلب بيانات في بلد غير بلد السحب أو بلد الدفع فيرسل النموذج (ح ب ٤) إلى إدارة السحب مرفقا بالإيصال - وتدرى المدد المنصوص عليها في المادة ٢٨ بندي ٣ و ٢ من اتفاقية الاتحاد البريدي العربي

الفصل الرابع

الحوالات (على بطاقات) غير المدفوعة

(المادة ١١٥)

إعادة الحوالات (على بطاقات)
غير المدفوعة

١ - الحوالات التي لم يمكن دفعها إلى المستفيدين لسبب ما تعاد إلى مكتب التبادل المقرر في العائلات بين بلدي السحب والدفع .

ويقوم مكتب الدفع مقدما قبدها وبين بطريقة واضحة موجزة على وجهها سبب عدم الدفع على النحو الآتي :

غير معروف - مرفوض - مسافر - رحل - لم يطالب بها - توف الخ ويتم ! اح هذه البيانات إما بجمع أو بوضع بطاقة .

٢ - أما الحوالات المنشأة وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة ١١٠ بندي ٤ و ٣ فيجب إرسالها إلى الإدارة التي حررتها والتي تضع قيمتها تحت طلب الإدارة التي صدر عنها المستند الأصلي (إدارة بلد السحب) وذلك إما بواسطة حوالة جديدة خالصة الرصيد وإذا ما استنزل قيمتها من الحساب الشهري للحوالات المدفوعة .

(المادة ١١٦)

أذون الدفع

تحرر أذون الدفع على نموذج من لون أبيض مطابق للنموذج (ح ب ٨)

(المادة ١٢٢)

إرسال الحوالات (على قوائم)

١ - يتم إرسال الحوالات (على قوائم) بين مكتب السحب ومكتب تبادل بلد السحب أو بين مكتب تبادل بلد الدفع ومكتب الدفع بواسطة النماذج التي تحددها كل من الإدارات المختصة وفقاً لمتناسباتها

(حافطة عند السحب - (ح ب ٩) وحوالة دفع تنقل بياناتها من القوائم (ح ب ١٠) .

٢ - يتم الإرسال بين مكاتب تبادل بلاد مختلفة وفقاً للقواعد الآتية:

(١) يجرى كل مكتب تبادل يوماً أو في تواريخ يتفق عليها أو حسب حركة العمل قوائم مطابقة للنموذج (ح ب ٢) تحصر فيه الحوالات المودعة في بلده لدفعها في بلد آخر مقابل .

(ب) تحمل كل حوالة مقيمة على قائمة رقماً متسلسلاً يطلق عليه الرقم العربي ويقرر هذا الرقم وفقاً لمجموعة سنوية تبدأ في أول يناير من كل سنة أو أول يوليو حسب اتفاق الإدارات المختصة فيما بينها . وعند تغيير الرقم يجب أن تحمل أول قائمة تالية مباشرة بعد هذا التغيير آخر رقم مسلسل للمجموعة السابقة وذلك علاوة على الرقم الجديد للمجموعة الذي سيبدأ به .

(ج) رقم القوائم تقسمها حسب النتائج الطبيعي للأرقام ابتداء من أول يناير أو أول يوليو من كل عام .

وعند تغيير رقم القائمة سوله أكان في أول يناير أو أول يوليو يجب أن يكتب بجانب رقم القائمة الجديد وهو رقم (١) آخر رقم سابق لآخر قائمة .

(د) ترسل الصورة الأصلية للقوائم إلى مكتب التبادل المقابل بالحوالات دون أن تكون مرفقة بالحوالات المحررة بمعزفة مكاتب السحب إلا إذا أُنق على غير ذلك .

(هـ) يؤيد مكتب التبادل المقابل استلامه لكل قائمة بموجب تأشير في ذلك يوضع على أول قائمة يرسلها في الاتجاه المضاد .

الباب الثاني

حوالات (على قوائم)

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

(المادة ١١٩)

أحكام مشتركة للحوالات (على قوائم)

والحوالات على (بطاقات)

تطبق أحكام المواد الآتية من النظام الحالي على:

(١) المادة (١٠٧) إشعار دفع مطلوب بعد الدفع .

(ب) (المادة ١٠٩) الاسترداد . تعديل العنوان . مكلة بأحكام المادة (١٢٥) .

(ج) (المادة ١١٤) الاستعلامات طلب بيانات .

الفصل الثاني

السحب - الإرسال

(المادة ١٢٠)

التأشيريات المنوعة أو المسموح بها

تطبق أحكام المادة ١٠٦ من النظام الحالي على الحوالات (على قوائم) ومع ذلك إذا كان النموذج الذي وقع عليه الاختيار وفقاً للمادة (١٢٢) من النظام الحالي عبارة عن حوالة (على بطاقة) فلا تقبل كجدا أية رسالة لي ظهر القسيمة

(المادة ١٢١)

مكاتب التبادل

لا يتم تبادل حوالات البريد (على قوائم) إلا بواسطة مكاتب يطلق عليها "مكاتب تبادل" تميزها إدارة كل بلد من البلاد المتعاقدة

الفصل الرابع

العمليات في بلد الدفع

(المادة ١٢٧)

معاملة القوائم الناقصة أو غير القانونية

١ - إذا نقصت قائمة فيجب على مكتب التبادل الذي لاحظ عدم وصولها أن يطلبها فوراً ويرسل مكتب تبادل بلد السحب دون إعطاء وطريق الجو صورة من القائمة الناقصة إلى مكتب التبادل الذي طالب بها .

٢ - يراجع مكتب تبادل بلد الدفع القوائم بعناية ويصححها مصلحياً إذا كانت تشمل على أخطاء قليلة الأهمية ويخطر مكتب تبادل بلد السحب بهذه التصحيحات في الوقت الذي يفيد فيه مكتب تبادل بلد الدفع باستلام القائمة .

٣ - إذا اشتملت القوائم على مخالفات تتطلب الإبلاغ عنها يطلب مكتب تبادل بلد الدفع تفسيراً من مكتب تبادل بلد السحب الذي يجب عليه أن يجيب في أقرب وقت وفي الانتظار يوقف صرف الحوالة أو الحوالات موضوع السؤال حتى ورود الإجابة في الموضوع وترسل طلبات الاستفهام هذه والردود عليها بالبريد الجوي .

(المادة ١٢٨)

إرسال إشعار الدفع

يرسل إشعار الدفع ، المحرر بمعرفة مكاتب الدفع على النموذج ، وأساساً إلى مرسل الحوالة .

(المادة ١٢٩)

إعادة الحوالات (على قوائم) غير المدفوعة

١ - تعاد الحوالات إلى مكتب التبادل بيدها على القائمة التالية (ح ب ٢) كما لو كان الأمر خاصاً بحوالة أرسلت من بلد الدفع إلى بلد السحب :

(أ) الحوالات المشار إليها بالمادة ١٩ من الاتفاق .

(ب) الحوالات التي قدم بشأنها طلب استرداد .

٢ - يوضع تأشير مناسب في خانة "الملاحظات" إزاء تعيد يعقبه الرقم العربي ووصف ملخص للحوالة الأصلية .

(المادة ١٢٣)

القوائم الخاصة

يجب تحرير قائمة (ح ب ٢) خاصة بكل فئة من فئات الحوالات الآتية :

الحوالات المغفأة من الرسوم المشار إليها بالمادة (٧٤) من الاتفاقية العالمية أو بالمادة (٧) من الاتفاق يجب أن تحمل القائمة في أعلاها عبارة "حوالات مغفأة من الرسوم" .

(المادة ١٢٤)

خدمات خاصة - التأشير التي تثبت على القوائم

١ - إذا طلب مرسل الحوالة تسليمها في محل الإقامة فتوضع عبارة "تدفع في محل الإقامة" على القائمة (ح ب ٢) في خانة الملاحظات بتراء القيد المقابل .

٢ - إذا طلب مرسل الحوالة إشعاراً بالدفع فتوضع عبارة (إشعار دفع) أو ختم (إشعار دفع) على القائمة (ح ب ٢) في خانة الملاحظات إزاء القيد الخاص بالحوالة - ويكمل هذا التأشير بعبارة بالجو عندما يطلب المرسل استعمال الطريق الجوي لإعادة إشعار الدفع .

الفصل الثالث

بيانات خاصة ببعض ما يجوز منحه للجمهور

(المادة ١٢٥)

الاسترداد - تعديل العنوان

ترسل طلبات الاسترداد أو تعديل العنوان الخاص بالحوالات (على قوائم) أو على (بطاقات) بواسطة مكتب تبادل بلد السحب إلى مكتب تبادل بلد الدفع .

(المادة ١٢٦)

إعادة إرسال الحوالات (على قوائم)

كل حوالة (على قائمة) معاد إرسالها إلى بلد آخر تسدد بمعرفة المكتب المعيد الإرسال ، وتحول القيمة - عند الاقتضاء - إلى حوالة جديدة بعملة بلد الجهة المرسل إليها الجديدة بعد خصم الرسوم .

٣ - إذا لم يكن في الجهة الموجود بها مكتب بريد الدفع مكتب برق فيجب أن يبين في برقية الحوالة مكتب بريد الدفع ومكتب البرق الذي يخدمه . وفي حالة الشك في وجود مكتب برق في جهة الدفع أو إذا لم يمكن ذكر مكتب البرق الذي يقوم بخدمة هذه الجهة فيجب أن يذكر في برقية الحوالة اسم الجزء الإقليمي أو اسم بلد الدفع أو كليهما معا أو أى تحديد آخر يرى أنه كاف لتقل برقية الحوالة .

٤ - يوضح المبلغ بالكيفية الآتية - عدد الوحدات النقدية بالكامل بالأرقام ثم بالأحرف واسم وحدة العملة، وعند الاقتضاء، كسر الوحدات بالأرقام .

٥ - إذا كانت المستفيدة انثى فيجب أن يسبق اسمها كلمة سيده أو آتية مشفوما باسمها الشخصي إلى جانب صفة أو لقب أو وظيفة أو حرفة تسمح بتحديد صاحب الحق بوضوح . ولا يجوز الدلالة على المرسل أو المستفيد بعبارة مخصرة أو بكلمة مصطلح عليها .

٦ - يجوز إغفال اسم محل إقامة المستفيد إذا كان هو نفس عنوان مكتب الدفع . وحينما تتنون الحوالات البرقية . "للفظ شبك البريد" أو "للفظ شبك البرق" فيجب أن تحمل رقيات الحوالات البيان المصطلحى ذى الرسم المقابل باستثناء أى تأشير آخر مماثل .

(المادة ١٣٢)

إشعار السحب

١ - يجوز مكتب تبادل السحب لكل حوالة برقية إشعار سحب مطابق للأ نموذج (ح ب ٣) .

٢ - ممنوع وضع طوابع بريدية أو بصمات تخنيس على هذا الإشعار .

٣ - يرسل إشعار السحب داخل مظروف بأول بريد جوى ممكن :

(أ) إلى مكتب الدفع مباشرة إذا كان خاصا بحوالة برقية (على بطاقة) .

(ب) إلى مكتب تبادل بلد السحب إذا كان متعلقا بحوالة برقية (على قاعة) .

(المادة ١٣٣)

إرسال الحوالات البرقية (على قوائم)

١ - ترسل الحوالات البرقية (على قوائم) بمعرفة مكتب السحب إلى مكتب التبادل في بلده الذى يرسلها رأسا إلى مكتب الدفع دون أن تمر بمكاتب التبادل .

٢ - تحمور قائمة خاصة (ح ب ٢) عن الحوالات البرقية (على قوائم) تحمل في أعلاها عبارة "حوالات برقية" .

٣ - يجوز لمكاتب التبادل أن تعطى لحوالات البرقية (على قوائم) المدرجة على القوائم الخاصة لهذا النوع رقعا عربيا من مجموعة خاصة بالحوالات البرقية .

الباب الثالث

الحوالات البرقية

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

(المادة ١٣٠)

أحكام مشتركة

تطبق الأحكام الخاصة بالحوالات (على بطاقات) والحوالات (على قوائم) على الحوالات البرقية في كل ما لم ينص عليه صراحة في الباب الثالث من النظام الحالى .

الفصل الثانى

السحب - الإرسال

(المادة ١٣١)

تحرير الحوالات البرقية

١ - تحمور الحوالات البرقية بمعرفة مكتب بريد السحب ويتبع ذلك إرسال رقيات حوالات إلى مكتب التبادل في بلد السحب الذى يرسلها رأسا إلى مكتب بريد الدفع وتوضع على الوجه الآتى بدون تغيير :

- البيانات المصطلحية ذات الرسوم (عند الاقتضاء) .

- إشعار دفع (عند الاقتضاء) .

- إشعار دفع جوى (عند الاقتضاء) .

- الدفع في محل الإقامة .

- حوالة (رقم السحب البريدى) .

- اسم مكتب الدفع .

- اسم المرسل .

- قيمة المبلغ الذى يدفع .

- بيان المستفيد بالضبط ومحل إقامته وإذا أمكن على مكتبه بطريقة

يسهل معها تحديد صاحب الحق بوضوح .

- رسالة خاصة (عند الاقتضاء) .

٢ - إذا سمحت عدة حوالات برقية في وقت واحد بمعرفة نفس المرسل رسم المستفيد نفسه فيمكن إرسال برقية حوالة واحدة إذا قبلت

ذلك الإدارة المرسل إليها وفي هذه الحالة ، يوضح رقم السحب بالكيفية

الآتية " حوالات ٢٠١ - ٢٠٢ " والمبلغ الإجمالى الذى يدفع يشمل

بيان قيمة كل حوالة إذا سمحت بذلك الإدارة المرسل إليها .

(المادة ١٣٧)

دفع الحوالات البرقية

١ - توضع الحوالات البرقية تحت الدفع بمجرد استلامها دون انتظار إشعار السحب الذي يرفق بقدر الإمكان فيما بعد بالحوالة التي سددت قيمتها إلى المستفيد .

٢ - الحوالات البرقية التي يصل إشعار سحبها إلى مكتب الدفع قبل برقية الحوالة يجب أن لا تدفع بمجرد الاطلاع على إشعار السحب فقط وفي هذه الحالة تطلب برقية الحوالة ، ويجب إشعار مصلحي برقي . وتطلب إشعارات السحب التي لا ترد إلى مكتب الدفع بأول برید بعد تاريخ الحوالة ، ويجب ورقة تحقيق .

٣ - الحوالات البرقية (على قوائم) التي لم يتسلم مكتب الدفع برقية حوالة عنها لا يمكن أن تدفع إلا بعد استلام صورة من برقية الحوالة التي تطلب بإشعار مصلحي برقي .

٤ - الحوالات البرقية (على قوائم) التي لم يتسلم مكتب تبادل بلد الدفع في خلال المدة العادية قائمة (ح ب ٢) عنها تطلب عنها استفسارات توجه إلى مكتب تبادل بلد السحب الذي يجب عليه أن يرد عليها في أقرب وقت وفي حالة عدم ورود إجابة في خلال مدة معقولة تجوز أن تضاف مصلحيا الحوالات البرقية (على قوائم) التي دفعت فعلا ، إلى أول قائمة (ح ب ٢) ترد من إدارة السحب وإذا وصلت - بعد هذه الإضافة المصلحية - القائمة (ح ب ٢) الناقصة فإنها تلتحق أو تصحح بمعرفة مكتب التبادل الذي يستلمها .

(المادة ١٣٨)

تحرير إشعار الدفع

مكتب دفع الحوالة البرقية هو المكلف بتحرير إشعار دفع عنها وإرساله فوراً إلى مكتب السحب بعد الدفع وبدون انتظار إشعار السحب .

(المادة ١٣٩)

إعادة الحوالات البرقية (على بطاقات) غير المدفوعة

١ - تخضع الحوالات البرقية (على بطاقات) التي لم يمكن دفعها للمستفيدين لسبب ما لأحكام المادة ١١٥ .

٢ - ويجب إعادة هذه الحوالات داخل مطرووف مرفقة بإشعارات السحب الخاصة بها .

الفصل الثالث

بيانات خاصة ببعض ما يجوز منحه للجمهور

(المادة ١٣٤)

تعديل العنوان

١ - يجب أن يكون لدى مكتب دفع حوالة برقية إشعار السحب قبل تنفيذ طلب تعديل العنوان ما لم يكن الأمر متعلقاً بتعديل بسيط في العنوان المقرر بالمادة ١٠ من الاتفاقية .

٢ - ومع ذلك فيجوز لإدارة الدفع على مسئوليتها الخاصة أن تتخذ طلباً برقياً بتعديل عنوان دون انتظار التأييد البريدي أو إشعار السحب .

(المادة ١٣٥)

إعادة إرسال الحوالات البرقية

١ - يتم إعادة إرسال حوالة برقية (بطريق البريد أو بطريق البرق) حين انتظار إشعار السحب .

٢ - في حالة إعادة الإرسال بالبريد إلى بلد السحب قبل وصول إشعار السحب يقوم المكتب المعيد للإرسال بتعديل عنوان المستفيد ويتطلب بالخبر بيانات القيمة وترسل الحوالة داخل مطرووف إلى مكتب تبادل الجهة المرسل إليها الجديدة ويقع ذلك أيضاً نحو إشعار السحب بمجرد وصوله إلى المكتب المعيد للإرسال .

الفصل الرابع

عمليات في بلد الدفع

(المادة ١٣٦)

معاملة الحوالات البرقية غير القانونية

١ - كل حوالة برقية لا يمكن دفعها بسبب عدم كفاية أو عدم صحة العنوان أو لأي سبب آخر غير منسوب إلى المستفيد يتطلب إرسال إشعار مصلحي برقي إلى مكتب السحب يبين سبب عدم الدفع .

٢ - عند وصول طلب تصحيح بموجب إشعار مصلحي برقي يقوم مكتب السحب باتباع ما هو مبين بالمادة ١١١ بند ٥ .

٣ - كل حوالة برقية لم تصحح لمخالفة المرجوة بها في مدة مادية بتاريخ البرق أو البرق تصحح على الوجه المتصوص عليه للحوالات البريدية .

غير ذلك . وتحمل الإدارة المدينة نفقات الدفع ما عدا النفقات غير العادية كنفقات المناصاة المقررة بمعرفة البلد الدائن .

٢ - يجب أن يتم الدفع على الأكثر بعد خمسة عشر يوما من استلام الحساب العام أو بعد استلام الحساب الشهري إذا كانت التسوية تجرى على أساس هذا الحساب .

٣ - في حالة عدم الاتفاق بين المصلحتين على قيمة المبلغ الواجب دفعه يجوز تأجيل دفع الجزء المتنازع عليه فقط ويجب على الإدارة المدينة أن تحظر الإدارة الدائنة بأسباب هذا النزاع في المواعيد المقررة في البند ٢

٤ - لكل إدارة يكون لها في علاقاتها مع إدارة أخرى رصيد مكتشف بمبلغ يزيد على ما يعادل ٣٠٠٠٠ فرنك شهريا الحق في أن تطالب خلال الشهر الذي سميت فيه الحوالات بدفع قسط منه بحيث لا يتجاوز الجزء الباقي من متوسط الرصيد الشهري بعد استئزال القسط ما يعادل ٣٠٠٠٠ فرنك ويحسب متوسط الرصيد الشهري على أساس الثلاثة حسابات الشهرية الأخيرة التي قبلت ويجب على الإدارة المدينة دفع القسط المطلوب في اليوم الخامس عشر على الأكثر من الشهر الذي سميت فيه الحوالات وهذا إذا لم تستطع أن تتخج بهادها أن متوسط الشهور الثلاثة الأخيرة المتضمنة لم يعد مطابقا لحقيقة أهمية تبادل الحوالات وإذا لم يتم الدفع في المهلة المذكورة تطبق أحكام المادة ٣١ من الاتفاق .

٥ - إذا كان المبلغ المدفوع بصفة قسط من الحساب يزيد عن الرصيد الحقيقي لمدة المذكورة فيؤخذ الفرق في الحساب التالي أو يرسل عند الاقتضاء إلى الرصيد الدائن المقرر في البند ٦

٦ - لدفع الرصيد أو إجمالي الحساب الشهري يمكن لكل إدارة أن تحتفظ لدى إدارة أخرى تابعة لبلد مشترك ، بعد الاتفاق معها ، برصيد دائن بعملة هذا البلد .

الفصل الثاني

قواعد حسانية خاصة للحوالات (على قوائم) وللحوالات البرقية

(المادة ١٤٢)

إعداد الحسابات الشهرية

تخضع الحوالات (على قوائم) والحوالات البرقية للأحكام الحسانية الخاصة الآتية :

(١) الحوالات على قوائم :

أولا : تحصر الإدارات على الحساب الشهري إجمالي القوائم الواردة خلال الشهر .

ثانيا : يرسل الحساب الشهري إلى الإدارة المدينة بمجرد استلام آخر قائمة للشهر المتعلقة به .

الباب الرابع

أحكام حسانية

الفصل الأول

قواعد مشتركة

(المادة ١٤٠)

إعداد الحسابات الشهرية

١ - تحرك كل إدارة دفع في آخر كل شهر لكل من الإدارات التي استلمت منها حوالات حسابا شهريا مطابقا للنموذج (ح ب ٥) تجعل فيه على قدر الامكان ، جميع الحوالات التي دفعها مكاتبها الحساب الإدارية المقابلة خلال الشهر السابق بحسب تواريخها والترتيب الأبجدي لمكاتب السحب ، ويجعل ، عند الاقتضاء ، الحوالات المنصرفة على قائمة خاصة مطابقة للنموذج (ح ب ٦) والتي تعلق بالحساب الشهري المحرر ، في هذه الحالة ، على نموذج مطابق للنموذج (ح ب ٧) .

٢ - تقيد إدارة الدفع كذلك في هذا الحساب :

(١) قيمة الحصص التي تعود لها بمقتضى المادة ٢٩ من الاتفاق .

(ب) عند الاقتضاء ، قيمة المبالغ المنصرفة المشار إليها بالمادة ٢٨ وقيمة القوائد المنصوص عليها في المادتين ٢٨ و٣١ من الاتفاق .

٣ - أذون الدفع المسددة تعامل كحوالات وتفيد في الحساب (ح ب ٥) أو إذا دعت الحالة ، في القائمة (ح ب ٦) بنفس الشروط كما لو كانت هي الحوالات نفسها .

٤ - يرسل الحساب الشهري إلى الإدارة المدينة في موعد أقصاه آخر الشهر التالي للشهر الخاص به الحساب مصحوبا بالمستندات المؤيدة (حوالات وأذون دفع مسددة) .

٥ - عند عدم وجود حوالات مدفوعة (حوالات - أذون دفع) يرسل حساب شهري سلمي إلى الإدارة المقابلة .

٦ - تؤخذ الفروق التي تلاحظها الإدارة المدينة في الحسابات الشهرية في أو حساب شهري يعمل وتعمل إذا كانت القيمة لا تمنى ما يعادل ٥٠ ستقيا لكل حساب .

(المادة ١٤١)

تسوية الحسابات - الدفع على الحساب

يسوى رصيد الحساب العام أو مجاميع الحسابات الشهرية بموجب شيكات أو كميالات تدفع عند الطلب في عاصمة البلد الدائن أو في مركز تجاري فيه بعملة هذا البلد وبدون أية خسارة بالنسبة إليه وهذا ما لم يتفق على

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥

بشأن الموافقة على بروتوكول الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادي الموقع في طهران بين حكومتى جمهورية مصر العربية وإيران بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛
وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

مادة وحيدة - الموافقة على بروتوكول الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادي الموقع في طهران بين حكومتى جمهورية مصر العربية وإيران بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٥ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ذي الحجة سنة ١٣٩٥ (٢٥ يناير سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

بروتوكول

الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة
للتجارة والتعاون الاقتصادي

بين جمهورية مصر العربية وإيران

انضمت الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادي بين كل من جمهورية مصر العربية وإيران في الفترة من ٢٠ مايو إلى ٢٥ مايو ١٩٧٤ وقد رأس الوفد المصرى السيد الدكتور عبد العزيز مجازى النائب الأول لرئيس الوزراء ورأس الوفد الإيرانى صاحب السعادة هو شينج أنصارى وزير الشؤون الاقتصادية والمالية .

ويوضح الملحقان ١ ، ٢ المرفقان أسماء أعضاء الوفدين وطبقا للبادئ التى وضعتها القادة العظام لكل من مصر وإيران لتوسيع وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين الدولتين ثانياً وعلى الصعيد الدولى فقد أعلن الطرفان المتعاقدان عزمهما الأكد على توثيق وتسهيل التطور الدائم وتقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين كلا الدولتين للمصلحة المتبادلة .

ثالثا : يجوز للإدارات ، بالاتفاق فيما بينها ألا تحجر حسابات شهرية وأن تسوى قيمة كل قائمة بموجب شيك أو كيبالة ترفق بهذه القائمة .

(ب) الحوالات البرقية :

أولا : تجل الحوالات البرقية حسب الحالة مع الحوالات (على حوافظ) أو مع الحوالات (على قوائم) .

ثانيا : ترفق بالحساب الشهرى الحوالات البرقية ومعها إشعارات السحب الخاصة بها بقدر الإمكان ، وإشعارات السحب التى ترد لإدارة الدفع بعد إرسال الحساب المدرجة عليه الحوالات البرقية الخاصة بها تعاد لإدارة السحب ملحقة بأحد الحسابات التالية .

ثالثا : أحكام الفقرة ب (ثانيا) آتية الذكر لا تسرى على الحوالات البرقية (على قوائم) .

الباب الخامس

أحكام ختامية

(المادة ١٤٣)

تنفيذ النظام ومدة العمل به

١ - سيصبح هذا النظام نافذا اعتبارا من يوم تنفيذ الاتفاق الخاص بالحوالات البريدية .

٢ - وسيكون له نفس مدة هذا الاتفاق ما لم يحدد باتفاق مشترك بين الأطراف ذات الشأن .

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ١١١٣ لسنة ١٩٧٤ الصادر بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٧٤ الخاص بالموافقة على الاتفاق الخاص بالحوالات البريدية بالبطاقات والقوائم والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٥ ؛

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية الاتفاق الخاص بالحوالات البريدية بالبطاقات والقوائم والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٥ ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٧٤ ما

نحرا في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٩٥ (٢٢ مارس سنة ١٩٧٥)

إسماعيل فهمى